الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق بعد عام 2025
حدود المصالح وتحديات الشراكة

أ.د علي فارس حميد*

تدخل الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق بعد عام 2025 مرحلة إعادة تعريف جوهرية، لا تنطلق من منطق الانسحاب أو البقاء بقدر ما تعكس إعادة ضبط دقيقة لحدود المصالح وشكل الشراكة الممكنة. فمع التحول التدريجي من الانخراط العسكري المباشر إلى نمط أكثر مرونة قائم على الدعم الاستشاري والتدريب، لم يعد الوجود الأمريكي في العراق يقاس بحجمه العسكري، بل بقدرته على التأثير في توازنات الأمن، وضبط التفاعلات الإقليمية، وحماية المصالح الاستراتيجية في بيئة متغيرة ومعقدة. وفي هذا السياق، جاء التفاهم بين بغداد وواشنطن ضمن إطار "اللجنة العسكرية العليا (HMC)" ليجسد هذا التحول، إذ تسعى الحكومة العراقية إلى إنهاء مهمة التحالف الدولي بحلول أيلول 2025، مقابل الإبقاء على قنوات شراكة أمنية محدودة، في حين تتعامل الولايات المتحدة مع هذا المسار بوصفه انتقالاً مشروطاً، يرتبط بمحددات الاستقرار الأمني ومستوى التنسيق الثنائي.

غير أن هذا التحول لا يمكن فصله عن السياق الإقليمي الأوسع، الذي يشهد تصاعداً في أنماط الصراع غير التقليدي، وتداخلاً بين الأدوات العسكرية والاقتصادية. فالتصعيد الصهيوني في الساحة السورية واستهداف العمق الإيراني، إلى جانب الحضور التركي–القطري المتنامي في شمال سوريا عبر أدوات "القوة الناعمة منخفضة الكلفة"، يعيدان تشكيل خرائط النفوذ في الجوار العراقي. وتنعكس هذه التحولات بشكل مباشر على البيئة الأمنية العراقية، خاصة في المناطق الحدودية الحساسة، إذ تتقاطع تحديات الجماعات المسلحة، وشبكات التهريب، والتحولات في أنماط التجارة العابرة للحدود مع إعادة تعريف دور التحالف الدولي ووظائفه.

انطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الاستراتيجية الأمريكية في العراق بعد عام 2025 من زاوية "حدود المصالح وتحديات الشراكة"، من خلال تفكيك العلاقة بين التحول في طبيعة الوجود العسكري الأمريكي وبين إعادة توزيع الأدوار الإقليمية. كما تركز على استكشاف الكيفية التي تؤثر بها هذه التحولات على معادلة الأمن القومي العراقي، ليس فقط من منظور عسكري، بل أيضاً في أبعادها الاقتصادية والجيوسياسية. ويهدف البحث إلى بناء تصور تحليلي للسيناريوهات المحتملة، التي قد تتراوح بين شراكة مستقرة محدودة، أو انكفاء أمريكي يفتح المجال لتنافس إقليمي أكثر حدة، بما يضع العراق أمام اختبار استراتيجي يتعلق بقدرته على موازنة علاقاته وحماية مصالحه في بيئة دولية وإقليمية متغيرة.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الأمريكية، مكافحة الإرهاب، انسحاب القوات الأجنبية، التفاعلات الإقليمية، إدارة المخاطر .

* أستاذ الدراسات الدولية والاستراتيجية/ جامعة النهرين.

The U.S. Strategy Toward Iraq After 2025: Limits of Interests and Challenges of Partnership

Prof. Dr. Ali Fares Hamid

The U.S. strategy toward Iraq post-2025 is entering a phase of fundamental redefinition. This shift is driven not by a binary logic of "withdrawal versus staying," but rather by a precise recalibration of interest boundaries and the nature of potential partnership. As the engagement transitions from direct military involvement toward a more flexible model based on advisory support and training, the American presence is no longer measured by military footprint. Instead, it is gauged by its capacity to influence security balances, manage regional interactions, and safeguard strategic interests within a volatile and complex environment.

In this context, the understanding reached between Baghdad and Washington via the Higher Military Commission (HMC) embodies this transformation. While the Iraqi government seeks to conclude the Global Coalition's mission by September 2025 in exchange for maintaining limited security partnership channels, the United States views this trajectory as a conditional transition—one strictly tied to security stability benchmarks and the efficacy of bilateral coordination.

Keywords: U.S. Strategy, Counterterrorism, Withdrawal of Foreign Forces, Regional Interactions, Risk Management.

المقدمة

تدخل الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق بعد عام 2025 مرحلة إعادة تعريف جوهرية، لا تنطلق من منطق الانسحاب أو البقاء بقدر ما تعكس إعادة ضبط دقيقة لحدود المصالح وشكل الشراكة الممكنة. فمع التحول التدريجي من الانخراط العسكري المباشر إلى نمط أكثر مرونة قائم على الدعم الاستشاري والتدريب، لم يعد الوجود الأمريكي في العراق يقاس بحجمه العسكري، بل بقدرته على التأثير في توازنات الأمن، وضبط التفاعلات الإقليمية، وحماية المصالح الاستراتيجية في بيئة متغيرة ومعقدة. وفي هذا السياق، جاء التفاهم بين بغداد وواشنطن ضمن إطار "اللجنة العسكرية العليا" (HMC) ليجسد هذا التحول، إذ تسعى الحكومة العراقية إلى إنهاء مهمة التحالف الدولي بحلول أيلول 2025، مقابل الإبقاء على قنوات شراكة أمنية محدودة، في حين تتعامل الولايات المتحدة مع هذا المسار بوصفه انتقالاً مشروطاً، يرتبط بمحددات الاستقرار الأمني ومستوى التنسيق الثنائي.

غير أن هذا التحول لا يمكن فصله عن السياق الإقليمي الأوسع، الذي يشهد تصاعداً في أنماط الصراع غير التقليدي، وتداخلاً بين الأدوات العسكرية والاقتصادية. فالتصعيد الصهيوني في الساحة السورية واستهداف العمق الإيراني، إلى جانب الحضور التركي—القطري المتنامي في شمال سوريا عبر أدوات "القوة الناعمة منخفضة الكلفة"، يعيدان تشكيل خرائط النفوذ في الجوار العراقي. وتنعكس هذه التحولات بشكل مباشر على البيئة الأمنية العراقية، خاصة في المناطق الحدودية الحساسة، إذ تتقاطع تحديات الجماعات المسلحة، وشبكات التهريب، والتحولات في أنماط التجارة العابرة للحدود مع إعادة تعريف دور التحالف الدولي ووظائفه.

انطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل الاستراتيجية الأمريكية في العراق بعد عام 2025 من زاوية "حدود المصالح وتحديات الشراكة"، من خلال تفكيك العلاقة بين التحول في طبيعة الوجود العسكري الأمريكي وبين إعادة توزيع الأدوار الإقليمية. كما تركز على استكشاف الكيفية التي تؤثر بها هذه التحولات على معادلة الأمن القومي العراقي، ليس فقط من منظور عسكري، بل أيضاً في أبعادها الاقتصادية والجيوسياسية. ويهدف البحث إلى بناء تصور تحليلي للسيناريوهات المحتملة، التي قد تتراوح بين شراكة مستقرة محدودة، أو انكفاء أمريكي يفتح المجال لتنافس إقليمي أكثر حدة، بما يضع العراق أمام اختبار استراتيجي يتعلق بقدرته على موازنة علاقاته وحماية مصالحه في بيئة دولية وإقليمية متغيرة.

المطلب الأول/ التوجه الأمريكي: تحولات النفوذ والأداء الاستراتيجي

في ضوء التحولات التي تشهدها الاستراتيجية الأمريكية حيال العراق بعد عام 2025، لم يعد موقع العراق ضمن دائرة الاهتمام الأمريكي خياراً محايداً، بل يفرض عليه تبني موقف استراتيجي واضح يحدد طبيعة علاقته بالولايات المتحدة الأمريكية وحدود هذه العلاقة. فالأطر القائمة على إعادة تعريف الشراكة وتقليص الانخراط المباشر، يدفع العراق نحو ترجيح مسار يقوم على بناء شراكة استراتيجية موسعة مع الولايات المتحدة، بما يحقق له مكاسب نوعية في مجالي الأمن والاقتصاد، ويوفر في الوقت ذاته مظلة توازن إقليمي في بيئة متقلبة. غير أن هذا المسار يبقى مشروطاً بقدرة العراق على مواءمة سياساته بما لا يتعارض مع المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ويتحقق هذا التوجه عبر مستويين متكاملين: الأول رسمي تقوده الحكومة العراقية من خلال القنوات الدبلوماسية والأمنية المباشرة، بما يعزز من إطار التعاون المؤسسي ويضمن استدامته، والثاني غير رسمي يعتمد على أدوات التأثير الناعم، كالتعاقد مع شركات العلاقات العامة، وتفعيل دور الشخصيات والمراكز البحثية المؤثرة داخل دوائر صنع القرار الأمريكي، بما يسهم في تحسين صورة العراق وتعزيز حضوره في البيئة السياسية في واشنطن.[1]

تأثرت العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة والعراق، منذ عام 2003، بسلسلة من التحديات الأمنية والسياسية التي خلقت بيئة غير مستقرة حدت من قدرة الطرفين على بناء شراكة استراتيجية مستقرة. فقد واجه العراق، خلال السنوات الماضية، صعوبات كبيرة في ترسيخ سلطة الدولة، وضبط الجماعات المسلحة، وتوحيد القرار الأمني، وهو ما انعكس سلباً على فاعلية التعاون العسكري مع الجانب الأمريكي[2].

أفرزت البيئة الداخلية العراقية، بما تتسم به من تعدد مراكز القوى وتباين أولويات الفاعلين السياسيين، حالة من الإرباك في قدرة الدولة على بلورة موقف موحد إزاء تنظيم العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي انعكس في ضعف الاتساق الاستراتيجي وغياب سياسة دفاعية مستقلة وواضحة المعالم. وقد تزامن ذلك مع تصاعد الهجمات على المصالح الأمريكية واستمرار التهديدات الأمنية، ما دفع واشنطن إلى إعادة ترتيب أولوياتها الميدانية باتجاه حماية قواتها وإعادة تموضعها في مواقع أكثر أمناً، وهو ما حدّ من فاعلية أدوار التدريب والدعم اللوجستي المقدمة للقوات العراقية.

في هذا السياق، لم تعد العلاقة العسكرية بين بغداد وواشنطن تستند إلى منطق الشراكة الاستراتيجية المستقرة، بل باتت محكومة باعتبارات ظرفية وضغوط متبادلة، تفتقر إلى مقومات الاستدامة على المدى البعيد. وقد أسهم هذا التحول في تصاعد الدعوات داخل العراق، سواء على المستوى السياسي أو الشعبي، للمطالبة بإنهاء الوجود العسكري الأمريكي، بالتوازي مع تنامي اتجاهات داخل الولايات المتحدة الأمريكية تدعو إلى تقليص الانخراط العسكري الخارجي، لاسيما في البيئات التي لا توفر شروطاً كافية لحماية المصالح الأمريكية أو تحقيق استقرار مستدام[3].

وتُظهر الاستراتيجية الأمريكية في العراق اتجاهاً واضحاً نحو إعادة هيكلة الوجود العسكري، يقوم على تقليص الانكشاف المباشر للقوات الميدانية والاكتفاء بوجود محدود ذي طبيعة تدريبية واستشارية. يعكس هذا التوجه إدراكاً أمريكياً متزايداً لتكاليف الانخراط الطويل في الساحة العراقية، ورغبةً في تفادي الانزلاق إلى مواجهة مفتوحة مع القوى المحلية والإقليمية المؤثرة. ويمكن التعامل مع أهم المؤشرات التي تتصل بملامح هذه الاستراتيجية من خلال:

1- مبدأ تنويع البدائل وتقليل التكاليف

يمثل مبدأ تنويع البدائل وتقليل التكاليف أحد المرتكزات الأساسية في الرؤية الاستراتيجية التي تبنتها إدارة الرئيس دونالد ترامب في إدارة الانخراط الخارجي، ولا سيما في البيئات المعقدة مثل العراق. فقد اتجهت الولايات المتحدة إلى تقليص الاعتماد على الانتشار العسكري المباشر، مقابل توسيع استخدام أدوات أقل كلفة وأكثر مرونة، تقوم بالأساس على التفوق التقني والاستخباري. وفي هذا الإطار، برز الدور المحوري للاستخبارات والقدرات المعلوماتية في مراقبة تحركات الجماعات المسلحة، وإجراء تقييمات دورية للوضع الأمني، بما في ذلك قياس كفاءة القدرات العراقية في ضبط الأمن والاستجابة للتهديدات[4].

وبالتوازي مع ذلك، اعتمدت واشنطن بشكل متزايد على الطائرات المسيرة بوصفها أداة فعالة لتنفيذ الضربات الدقيقة وعمليات الاستطلاع منخفضة الكلفة، رغم ما يرافق هذا الاستخدام من تحديات متزايدة، لاسيما في ظل

انتشار هذه التكنولوجيا لدى أطراف إقليمية ومحلية، الأمر الذي يرفع من مستوى المخاطر ويجعل من إدارتها جزءاً من معادلة التوازن بين التهديد والفرصة، خاصة إذا ما تم توظيفها ضمن القدرات العراقية. وفي السياق ذاته، ركزت الاستراتيجية الأمريكية على تمكين القوات العراقية عبر برامج التدريب والتسليح، بهدف ضمان استمرارية الجهود في مواجهة تنظيم داعش، وتقليل الحاجة إلى تدخل أمريكي مباشر واسع النطاق، بما يعكس انتقالاً مدروساً نحو نموذج الشراكة غير المكلفة نسبياً.

وتتسق هذه المقاربة مع ما ورد في الأدبيات الاستراتيجية الأمريكية الحديثة، التي تؤكد على التحول نحو "القيادة من الخلف" وتقليل البصمة العسكرية المباشرة، كما تشير تقارير وزارة الدفاع الأمريكية (DoD) واستراتيجيات الأمن القومي الصادرة خلال تلك المرحلة إلى أولوية الاعتماد على الشركاء المحليين والتفوق التكنولوجي كبديل عن الانخراط العسكري التقليدي[5].

2- مخاطر التحول البنيوي في العلاقة

رغم أن النهج الأمريكي يسهم في تقليل الأعباء المادية والبشرية، إلا أنه يظل محكوماً بمجموعة من المخاطر الجوهرية المتعلقة بطبيعة البيئة الأمنية العراقية. فعملية انسحاب القوات الأمريكية، في ظل استمرار التوترات في الساحة السورية والتوسع العسكري للكيان الصهيوني، تثير مخاوف بشأن تأثر الاستقرار الإقليمي، كما تعيد إلى الواجهة إشكالية العلاقة بين الفواعل الأمنية في داخل العراق سيما فيما يتعلق بسيادة القرار الوطني وقضايا السياسة الخارجية، مما قد ينعكس سلباً على الأمن القومي العراقي[6].

من جهة أخرى، تسجل بعض المناطق الحدودية، خصوصاً في محافظتي **الأنبار ونينوى**، فجوات أمنية واضحة نتيجة اتساع المساحة وصعوبة السيطرة الكاملة عليها، مما يجعلها بيئة خصبة لعودة نشاط التنظيمات المتطرفة. وتتفاقم هذه المخاطر في ظل تراجع القدرات العملياتية المحلية مقارنة بحجم التحديات التي تواجهها تلك المناطق، وهو ما يلقي بظلاله على استدامة الاستقرار وتحقيق الأمن الشامل.

3- حساسية توقيت الانسحاب

وفقاً لقواعد التحليل تظهر وتيرة الهجمات المتصاعدة ضد القواعد والمراكز الأمريكية منذ عام 2023 أن قضية الانسحاب الأمريكي من العراق ليست مجرد مسألة قرار عسكري تقني، بل هي مسألة استراتيجية معقدة ترتبط بقدرة واشنطن على إدارة توازن دقيق بين **تقليل الوجود العسكري** و**الحفاظ على مستوى كافٍ من القدرة الردعية**، فالتسارع في سحب القوات بسرعة أكبر من قدرة المؤسسات العراقية على ملء الفراغ الأمني قد يؤدي إلى اختلال في استقرار المناطق المعرضة للتهديد، لا سيما في ظل ضعف قدرات الأمن المحلي في بعض المناطق الحدودية. وفي المقابل، فإن الإبطاء المفرط في تنفيذ الانسحاب يفرض ضغوطاً سياسية وأمنية متزايدة على بغداد، ويربك إدارة الأزمات الداخلية ذات الأبعاد السياسية والأمنية، كما يسهم بفرض ضغوط على واشنطن نفسها، التي تواجه انتقادات وطنية ودولية تتعلق بتكلفة استمرار الوجود العسكري في بيئات لا توفر شروط تحقيق أهداف استراتيجية واضحة ومستدامة[7].

تكمن أهمية هذا التوازن في أن الفشل في تحديد توقيت مناسب للانسحاب قد يفتح المجال أمام الفاعلين غير الدوليين لاستغلال الفراغ الأمني، كما يقوض جهود التحالف في بناء قدرات دفاعية عراقية مستقلة، مما قد يؤدي إلى تجدد دور الجماعات المسلحة وتوسع شبكة التهديدات الأمنية، وهو ما ظهر في الأنماط التكتيكية للهجمات على المنشآت الأمريكية خلال السنوات الأخيرة، والتي استهدفت في كثير من الأحيان نقاط الوجود العسكري واللوجستي والحكومي.

المطلب الثاني/ تحديات الاستراتيجية الأمريكية واستراتيجية مكافحة الارهاب بعد عام 2025

يعد ملف انسحاب القوات الأجنبية، وعلى رأسها القوات الأمريكية، من أبرز أولويات برنامج حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، إذ صوت مجلس النواب دعماً لهذا التوجه باعتباره خياراً وطنياً يستند إلى مطالب شعبية وسياسية تهدف إلى استعادة سيادة القرار الوطني. غير أن هذا القرار لا يمكن تفسيره على أنه مسألة داخلية محضة، بل يجب فهمه في سياق بيئة إقليمية ودولية متشابكة، تتداخل فيها العوامل المحلية مع الديناميات الإقليمية والدولية، ما يضع العراق أمام تحدي الموازنة بين **تعزيز**

استقلالية القرار الوطني وتجنب الانكشاف الأمني الذي قد ينشأ نتيجة أي فراغ في الحماية أو عدم استقرار المنطقة. ويعكس هذا الوضع الطبيعة المعقدة للشراكة الأمريكية–العراقية بعد 2025، حيث يرتبط تحقيق الاستقلالية الوطنية بقدرة الحكومة العراقية على إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية ضمن إطار يوازن بين مصالح الطرفين والاستقرار الإقليمي.

من الناحية السياسية، تسعى الحكومة العراقية إلى ترسيخ صورتها كفاعل سيادي قادر على إدارة الملفات الحساسة دون الارتهان للتحالفات الخارجية، إذ يمثل ملف انسحاب القوات الأجنبية أداة لتعزيز خطاب السيادة وإعادة تعريف العلاقة مع الولايات المتحدة ضمن إطار شراكة ثنائية تقتصر على مهام التدريب والاستشارة، بدلاً من الانخراط القتالي المباشر. ومن شأن هذا التحول أن يسهم في تعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع، ويخفف من حدة الضغوط الداخلية التي تمارسها بعض القوى السياسية الرافضة لاستمرار الوجود العسكري الأجنبي، خاصة في ظل التحسن النسبي في البيئة الأمنية وتراجع الحاجة إلى العمليات القتالية واسعة النطاق ضد التنظيمات المتطرفة[8].

أما على المستوى الاستراتيجي، فإن مفهوم السيادة يتجاوز مجرد إنهاء الوجود العسكري الأجنبي، ليشمل قدرة الدولة على إدارة التحديات الأمنية بكفاءة واستدامة. وفي هذا السياق، يبرز تساؤل محوري يتعلق بمدى امتلاك العراق لبنية مؤسسية وأمنية قادرة على ملء الفراغ الذي قد ينجم عن الانسحاب، لا سيما في ظل استمرار التهديدات غير المتكافئة والتحديات المرتبطة بضبط الحدود وبناء قدرات عسكرية مستقلة. وهو ما يجعل من عملية الانتقال من الاعتماد على التحالف الدولي إلى الاعتماد على القدرات الوطنية اختباراً حقيقياً لمدى نضج الدولة ومؤسساتها الأمنية[9].

من الناحية العسكرية، تتجه الاستراتيجية الأمريكية في العراق نحو تقليص الانخراط المباشر، مقابل تعزيز نمط مرن قائم على الاحتواء والردع غير المباشر، بما يخدم أولويات مكافحة الإرهاب ومنع عودة التنظيمات المتطرفة. إلا أن هذا التحول يتقاطع مع بيئة إقليمية مضطربة، حيث تؤدي التوترات المتصاعدة في الساحة السورية، والتفاعلات العسكرية بين الكيان الصهيوني والجمهورية الايرانية، إلى خلق فضاءات رخوة يمكن أن تستغلها الجماعات الإرهابية لإعادة التموضع، خصوصاً في المناطق الحدودية مثل القائم–البوكمال.

وفي هذا السياق، لا تقتصر التهديدات على البعد العسكري التقليدي، بل تمتد لتشمل ديناميات "الفراغات الأمنية" التي غالباً ما تشكل حواضن لعودة التطرف العنيف، وهو ما أكدته الأدبيات الدولية التي تربط بين هشاشة السيطرة الحدودية وعودة التنظيمات الإرهابية[10]. كما أن تصاعد الضربات المتبادلة في الإقليم قد يؤدي إلى ما يمكن تسميته بـ"الارتداد الأمني العابر للحدود"، والذي لا يهدد فقط الاستقرار العسكري، بل يخلق بيئات مضطربة تُضعف من قدرة الدولة على تنفيذ استراتيجيات فعالة لمكافحة الإرهاب، خاصة في ما يتعلق بحماية البنى التحتية الحيوية وطرق الإمداد.

وعليه، يصبح لزاماً على العراق تبني مقاربة أمنية متكاملة لمكافحة الإرهاب، تقوم على تعزيز أمن الحدود، وتطوير منظومات الإنذار المبكر، وتكثيف التعاون الاستخباري الإقليمي والدولي، بما يضمن احتواء التهديدات قبل تحولها إلى موجات عنف منظمة.

أما ما يتصل بالمخاطر الرئيسة في نطاق البيئة الاستراتيجية من منظور مكافحة الإرهاب فيمكن تشخيص المخاطر الرئيسة التي قد تؤثر على الأمن القومي العراقي في ظل تقليص الوجود العسكري الأمريكي، ضمن إطار تأثيرها المباشر على جهود مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وذلك على النحو الآتي[11]:

1- يتمثل الخطر في احتمال نشوء فراغ أمني، لا سيما إذا تم تسريع الانسحاب قبل وصول القوات العراقية إلى مرحلة الاستقلال العملياتي، وهو ما قد يتيح للتنظيمات الإرهابية إعادة تنظيم صفوفها واستغلال الثغرات الأمنية، كما حدث في مراحل سابقة بعد تراجع الوجود الدولي.
2- تبرز مخاطر الارتدادات الأمنية عبر الحدود نتيجة التصعيد الإقليمي، والتي قد تخلق بيئات غير مستقرة تسهم في تنشيط شبكات التهريب والتنقل غير المشروع، وهي عوامل ترتبط بشكل مباشر بتمويل الجماعات المتطرفة وتوسيع نطاق عملياتها، خاصة في المناطق الحدودية الهشة.
3- تتمثل المخاطر في الصدمات الاقتصادية المرتبطة بتقلبات أسعار النفط وارتفاع تكاليف النقل

والتأمين، إذ تشير الدراسات إلى أن الأزمات الاقتصادية تُعد من العوامل المحفزة للتطرف العنيف، من خلال زيادة معدلات الهشاشة الاجتماعية وخلق بيئات قابلة للاستقطاب من قبل الجماعات المتشددة.

وفي المجمل، وعلى الرغم من أن قرار انسحاب القوات الأجنبية يعكس توجهاً سيادياً مشروعاً، إلا أن البيئة الإقليمية المحيطة بالعراق ما تزال تتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار، الأمر الذي يفرض تحديات إضافية على جهود مكافحة الإرهاب. فالتصعيد الإقليمي وتعدد الفاعلين المسلحين، إلى جانب محدودية قدرات الدفاع الجوي، يزيد من احتمالات تحول العراق إلى ساحة لتقاطع التهديدات، وهو ما قد يقوض الجهود الوطنية الرامية إلى بناء استراتيجية مستدامة لمكافحة التطرف العنيف، ما لم تُدعم هذه الجهود بإصلاحات مؤسسية عميقة وتعاون دولي مستمر.

ووفقاً لمعطيات التحليل الاستراتيجي للبيئة الداخلية ومؤشرات التفاعل الإقليمي فإن إعادة تموضع القوات الأمريكية في مناطق الشرق والشمال الشرقي من سوريا، مع الاحتفاظ بقدرة تنفيذ ضربات سريعة ومحددة ضد تنظيم داعش، يتقاطع زمنياً مع تصاعد وتيرة العمليات العسكرية الصهيونية في العمق السوري، ولا سيما تلك الموجهة نحو أهداف استراتيجية مرتبطة بالجمهورية الإسلامية الإيرانية. إن هذا التداخل في الأدوار والعمليات العسكرية يضاعف من حدة المخاطر الأمنية التي قد تطال العراق بصورة مباشرة، خصوصاً في المناطق الحدودية المشتركة مع سوريا، والتي تعد مساحات حيوية لمرور المجموعات المسلحة وخطوط الإمداد العابرة للحدود، مما يجعلها بؤراً محتملة لعدم الاستقرار وارتدادات الصراع الإقليمي[12].

يمكن تحديد ثلاث متغيرات رئيسة تؤثر على الوضع العراقي:

1. التموضع الأمريكي: إن إعادة تموضع القوات مع ضعف جاهزية مراكز الدفاع الجوي العراقي ستزيد من التهديدات العسكرية على العراق، الأمر الذي يستدعي تبني استراتيجيات عسكرية واضحة تحدد مستوى الالتزام في هذا المجال وفقاً للاتفاقيات الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية.
2. التصعيد الصهيوني: إذ أن الهواجس الأمنية غير المستقرة وفقاً لطبيعة التفاعلات القائمة يمكن أن تزيد من نوايا الكيان الصهيوني في التمدد الجغرافي لأجل تغيير مراكز العمق العسكري بالنسبة لها، بعد الضربات الصاروخية الإيرانية.
3. الحدود العراقية الحساسة: إن مناطق القائم– البوكمال والأطراف الشمالية والشرقية للعراق، التي تشكل مساراً أساسياً لعبور المجموعات المسلحة وطرق الإمداد، يمكن أن تعد نقاط ارتكاز حرجة للرقابة الأمنية.

المطلب الثالث/ الاحتمالات المستقبلية للاستراتيجية الأمريكية حيال العراق

أولاً: الاحتمالات المستقبلية وفق منهجية استشراف حركة المتغيرات

يمثل تحليل الاحتمالات المستقبلية أداة منهجية أساسية لفهم اتجاهات التطور المحتملة في البيئة الاستراتيجية، ولا يهدف إلى التنبؤ الحتمي بالأحداث بقدر ما يسعى إلى بناء صور تقديرية قائمة على قراءة أنماط المخاطر والتفاعلات المؤثرة. وفي هذا السياق، تكتسب المقاربة الاحتمالية أهميتها من تركيزها على تحليل العواقب المحتملة بدرجة أكبر من التركيز على الإمكانيات المتاحة، انطلاقاً من افتراض أن التهديدات – حتى وإن بدت هامشية أو غير مكتملة المعالم – قد تتطور لتشكل تأثيرات جوهرية على الأمن القومي، خاصة في البيئات الهشة والمعرضة لعودة التنظيمات المتطرفة.

وفي ضوء تسارع المتغيرات الإقليمية، وتداخل العوامل الأمنية والعسكرية مع الاقتصادية، فضلاً عن إعادة تشكيل أولويات الفاعلين الدوليين، يصبح من الصعب حصر مسار واحد للتطورات المستقبلية في العراق. ومع ذلك، يمكن تصنيف مجموعة من الاحتمالات ضمن ثلاث نطاقات رئيسة، تختلف باختلاف مستوى المخاطر وتأثيرها على استقرار الدولة وقدرتها على مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وذلك على النحو الآتي:

- **نطاق منخفض المخاطر:** ويتضمن استمرار التوترات الإقليمية ضمن مستويات محدودة يمكن احتواؤها، مع انسحاب أمريكي تدريجي ومنظم، واستقرار نسبي في المناطق الحدودية، بما يسمح باستمرار جهود مكافحة الإرهاب دون

اضطرابات كبيرة، بالتوازي مع استقرار نسبي في أسعار النفط.

- **نطاق متوسط المخاطر**: ويشمل تصاعداً محدوداً في حدة التوترات الإقليمية، وتزايد النشاط الجزئي للتنظيمات المتطرفة مستفيدة من بعض الفجوات الأمنية، مع تسريع نسبي في وتيرة الانسحاب الأمريكي، وما يرافقه من تذبذب اقتصادي وأمني، خاصة في المناطق الحدودية.

نطاق مرتفع المخاطر: ويتجسد في تصعيد إقليمي واسع متعدد الجبهات، يترافق مع انسحاب سريع وغير منظم للقوات الأمريكية، ما يؤدي إلى نشوء فراغات أمنية حادة، وعودة ملحوظة للتنظيمات المتطرفة، إلى جانب موجات نزوح واضطرابات اقتصادية تشمل قطاع الطاقة، بما يهدد الاستقرار السياسي والأمني للدولة.

استناداً إلى تحليل المتغيرات الأمنية والإقليمية والدولية التي تحكم البيئة الاستراتيجية للعراق، يمكن بناء مجموعة من التوقعات التي تعكس الاتجاهات المرجحة لمسار التطورات خلال المرحلة المقبلة. فالتطورات تشير إلى أن نمط الوجود الأمريكي سيتجه نحو مزيد من الانكماش الكمي مقابل الحفاظ على حضور نوعي قائم على الدعم الاستخباري والتقني، بما يضمن استمرار الحد الأدنى من القدرة الردعية، دون الانخراط المباشر في العمليات القتالية. ويعني ذلك أن مسؤولية إدارة الملف الأمني، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، ستنتقل بصورة أكبر إلى المؤسسات العراقية، التي ستواجه اختباراً حقيقياً في قدرتها على سد الفجوات العملياتية، خصوصاً في المناطق الحدودية والهشة[13].

في المقابل، يتوقع أن تستمر التوترات الإقليمية في التأثير على البيئة الأمنية العراقية، ولا سيما في ظل استمرار التداخل بين الساحة السورية والتفاعلات المرتبطة بالصراع بين الكيان الصهيوني وإيران، الأمر الذي يعزز من احتمالات الارتدادات الأمنية العابرة للحدود، ويزيد من تعقيد مهام ضبط الحدود ومنع تسلل العناصر المتطرفة. كما أن استمرار هذه التوترات سيُبقي العراق ضمن دائرة التأثر غير المباشر بالصراعات الإقليمية، بما يفرض عليه تطوير أدوات استجابة مرنة تجمع بين العمل الأمني والاستخباري والدبلوماسي.

ومن جهة أخرى، تشير المؤشرات إلى أن التنظيمات المتطرفة ستسعى إلى استغلال أي تراجع في مستوى التنسيق الدولي أو ضعف في الانتشار الأمني لإعادة تنظيم نشاطها، خاصة في البيئات التي تعاني من هشاشة أمنية أو اقتصادية، وهو ما يتطلب تبني مقاربة شاملة لمكافحة الإرهاب لا تقتصر على البعد العسكري، بل تمتد إلى معالجة العوامل البنيوية المرتبطة بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وفي المجمل، تكشف هذه التوقعات أن العراق يتجه نحو مرحلة انتقالية معقدة، تتسم بإعادة توزيع الأدوار بين الفاعلين المحليين والدوليين، حيث تصبح قدرة الدولة على تحقيق التوازن بين متطلبات السيادة، وضرورات الاستقرار الأمني، وكفاءة مؤسساتها في مكافحة الإرهاب، العامل الحاسم في تحديد مسار الأمن القومي خلال المرحلة المقبلة.

ثانياً: إدارة المخاطر وفق منهجية استشراف الاحتمالات المستقبلية

إن واحدة من أهم معايير الاستجابة للتحولات الإقليمية في ضوء التموضع الجديد للقوات الأمريكية يفترض أن يكون لدى المؤسسات الأمنية قدرة على قياس مستوى التقدم في إدارة المخاطر الأمنية والتعامل معها، وبالاستناد إلى تقرير مؤسسة راند الأمريكية فإن من الضروري أن تتعامل القيادات الأمنية مع ثلاث محاور أساسية لفهم قابلية الاستجابة (السيطرة والتنسيق ضمن المناطق الحدودية، قدرة المؤسسات الأمنية، التعامل مع الهجمات المحتملة)[14].

أما المستوى الثاني فإنه على صلة بتعزيز سلاسل الاستخبارات والتشارك التقني مع الحلفاء، وبحسب التقييمات الأمنية فإن العديد من مذكرات التفاهم الموقعة بحاجة إلى تفعيل من قبل لجان فنية لتحويلها إلى مجالات تنفيذية ضمن مسارح العمليات العراقية، وبالرجوع إلى معظم البيانات والتقييمات الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية يمكن ملاحظة مقدار الضعف الذي يتم تشخيصه في مجالات العمل الاستخباري بين دول المنطقة، إذ ما يزال هذا المعيار بحاجة إلى إعادة تقييم من قبل

الحكومة العراقية ومزيد من الأولوية من قبل المؤسسات الاستخبارية[15].

أما المستوى الثالث من معايير إدارة المخاطر فهو يتعامل مع ضبط السلاح الداخلي، فانتشار السلاح وصعوبة ضبط حركة استخدامه من قبل الحكومة العراقية، مع احتمالات مواجهة مباشرة داخلية قد تفقد قدرة المؤسسات الأمنية على ضبط العواقب التي يمكن أن تنتج عن هذا المستوى، ناهيك عن طبيعة التفاعلات التي تحيط بالمنطقة والتي قد تكون واحدة من مصادر الاستفزاز وإثارة الحرب.

إن استراتيجيات التحول في الأداء العسكري والأمني وفقاً لمعايير التفاعل المحيطة بجوار العراق بحاجة إلى معادلات منطقية تضمن الاستجابة السريعة للأحداث الطارئة والمحتملة، فالإشكاليات التي تتصل بتقييم البيئة الاستراتيجية ما تزال في غاية التداخل والتعقيد بهذا الجانب.

ترتبط المبادئ التوجيهية للاستجابة إلى المخاطر بالطرق الفنية التي تتشكل بموجبها رؤية القادة الميدانيين لطبيعة المخاطر والتهديدات ضمن نطاق بيئة العلميات مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة وظائف القوى الإقليمية الهادفة إلى التمدد وتوسيع نفوذها في ظل سياسة الضغوط التي تتبعها الولايات المتحدة الأمريكية لصالح الكيان الصهيوني، فإذا ما أخذنا بعين الاعتبار نمط الاستهداف الذي تمكن منه الكيان في اليمن يمكن فهم الدلالات الجديدة لقواعد الحرب التي ستكون بلا شك هادفة إلى تغيير قواعد الاشتباك.

الخاتمة:

تُظهر الدراسة أن إعادة التموضع العسكري الأمريكي في العراق تمثل تحولاً في طبيعة الانخراط من الحضور المباشر إلى إدارة التأثير عن بُعد، في سياق بيئة إقليمية معقدة ومتغيرة. كما تعكس هذه التحولات إشكالية في وضوح مسار الشراكة بين العراق والولايات المتحدة، نتيجة تذبذب السلوك الاستراتيجي الأمريكي بين الانسحاب وإعادة التثبيت. وفي ظل هذا الواقع، يواجه العراق تحدياً مركباً يتمثل في تحقيق التوازن بين متطلبات السيادة الوطنية وضمان الاستقرار الأمني، لا سيما في ظل استمرار التهديدات المرتبطة بالإرهاب والتوترات الإقليمية.

نتائج الدراسة:

1. إن تقليص الوجود العسكري الأمريكي لا يعني إنهاء التأثير، بل تحوله إلى أدوات غير مباشرة، خصوصاً في مجالات الاستخبارات والدعم التقني.
2. تعاني العلاقة العراقية—الأمريكية من غياب الاستقرار الاستراتيجي، نتيجة التباين في الأهداف والتوقعات بين الطرفين.
3. لا تزال الفجوات الأمنية، خاصة في المناطق الحدودية، تمثل بيئة مهيأة لعودة نشاط التنظيمات المتطرفة.
4. تسهم التوترات الإقليمية والارتدادات العابرة للحدود في تعقيد المشهد الأمني العراقي وإضعاف جهود مكافحة الإرهاب.
5. يعتمد استقرار العراق مستقبلاً على قدرته في بناء مؤسسات أمنية فعالة، وتحقيق توازن بين الاستقلالية الوطنية واستدامة الشراكات الدولية.

المصادر

[1] انس سعد عبد العزيز، العراق وإدارة التوازن المفقود: كيف يعزز العراق مكانته في الاستراتيجية الامريكية؟، تقدير موقف، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2024، ص 6

[2] المصدر نفسه.

[3] بلال وهاب، سيناريوهان صعبان للعلاقات الأمريكية العراقية، معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، 2024، ينظر الى الرابط :
https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/synarywhan-sban-lllaqat-alamrykyt-alraqyt

[4] U.S. Department of Defense (2018). Summary of the 2018 National Defense Strategy of The United States of America.

[5] U.S. Government Accountability Office (2020). Iraq Security: DOD Should Improve Oversight of U.S. Security Assistance and Partner Force Development Programs.

[6] Terrill, W. Andrew & Fortna, Virginia Page (2020). The Security Implications of U.S. Withdrawal from Iraq.

[7] Humud, Carla & Talukdar, Leo (2023). U.S. Troop Presence in Iraq and Syria: Policy Issues and Changes Since 2012. P. 8

[8] United States Institute of Peace. (2022). Iraq's Security Sector: Reform Challenges and State Capacity. Washington, D.C.: United States Institute of Peace.

[9] International Crisis Group. (2021). Iraq's Security Fragmentation and the Challenge of State Authority. Brussels: International Crisis Group.

[10] United Nations Development Programme. (2017). Journey to Extremism in Africa: Drivers, Incentives and the Tipping Point for Recruitment. New York: United Nations Development Programme.

[11] International Crisis Group. (2021). Iraq's Security Fragmentation and the Challenge of State Authority. Brussels: International Crisis Group.

[12] الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق: تحديات وسيناريوهات، مركز الامارات للسياسات، من خلال الرابط
https://www.epc.ae/ar/details/scenario/alinsihab-alaskari-al-amriki-min-aliraq-tahadiyat-wasinariuhat

[13] U.S. Department of Defense. (2022). Lead Inspector General for Operation Inherent Resolve: Quarterly Report. Washington, D.C.: U.S. Department of Defense.

[14] يتناول التقرير مجموعة من القواعد التي تضمن فاعلية الاستجابة في مواجهة التهديدات الإرهابية، للمزيد ينظر:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RRA700/RRA719-1/RAND_RRA719-1.pdf?utm

15 Inherent Resolve Mission in Iraq and Syria Transitioning, https://www.defense.gov/News/News-Stories/Article/Article/3920032/inherent-resolve-mission-in-iraq-and-syria-transitioning/